المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
العدد 7 لسنة 2022- تشرين2
No. 7 – November 2022
ISSN 2710-0952 (Print) ISSN 2790-1254 (Electronic)

النَّحْو العربيّ ؛ بمُوجِّهاتٍ في فكرِ النَّحويّينَ

م. د رحيم خضير طوفان
Rshem206tofan@gmail.com

ملخّصُ البحثِ
لا يخفى على ذي نُهى أنّ علماء العربية قدّموا وافراً من الجهود بدءاً من المحاولات الأولى لأنماء بذرة النحو والإحاطة بمكنونات اللغة على شتى المستويات ، فجالوا بين أرجائها ومسكوا بحبال أوتادها ، وذهبوا بمسائلها كلّ مذهب ، فلم يدعوا فيها موضعًا إلاّ وتوجّهوا إليه بوافر الشرح والتوضيح والتحليل على اختلاف الرؤى والقراءات كلٌّ يدور في فلك التفكير اللحظي الخاص بالمتدبر المتأمل منهم عند كل موضع ومقام يقفون عليه ، فمنهم مَنْ يفترض أسئلة ، أو يقترح منهجًا أو طريقة أو وجهاً ، أو يقرر أمرًا ، أو يضع استفهاماتٍ لعلَّه يدع للقارئ المتأمل أن يذهب إلى ما عُرِض عليه كلّ مذهب ، أو يخالف مألوفًا ، واضعًا الفروض والاحتمالات قريبةً أو بعيدةً تاركين في ما يبدو للنزعة الذاتية والمزاج الخاص ، والدين والمعتقد ، والموقف من الآخر ، والمنطق والفلسفة وما إلى ذلك أثراً في توجيه منظومة النحو باستدعاءات ذهنية تمليها الميول والاتجاهات وتتنازعها الفروض والاحتمالات بإشكاليات عدّة .

كلمات مفتاحية : النحو العربي ، النحويين

Arabic grammar; Guidelines in the thought of grammarians

Dr. Rahim Khudair Toofan
Rshem206tofan@gmail.com

Research Summary
It is no secret to Dhu al-Nuha that the scholars of Arabic made a lot of efforts, starting with the first attempts to develop the seed of grammar and to understand the contents of the language at various levels. Different visions and readings, each revolving in the orbit of the momentary thinking of the contemplative of them at every place and station they stand on. Each doctrine, or contradicts the usual, placing assumptions and probabilities near or far, leaving what seems to be subjective tendency and special mood, religion and belief, attitude towards the other, logic, philosophy, etc.

Keywords: Arabic grammar, grammarians

مقدمة
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الأتمّان الأكرمان على محمّدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين .
أمّا بعدُ :
يرى الباحث انه من المهمّ أن أقفَ على ما يدور في أذهان النحويين من وجهات نظر صوب بعض المسائل النحوية التي خالفوا فيها غيرهم وانفردوا بتوجيهها مما يدعو المتلقي إلى أن ينشغل بفكرة هذا التوجيه واضحًا أو غامضًا ، موافقًا أو مخالفًا ، مقبولاً أو مرفوضًا ، كلٌّ بقدر معلوم حسبما تقتضيه طبيعة التوجيه التي قد تصب في مورد اللغة ويكون مثار اهتمام المتلقي بوصفه أمرًا يدعو إلى التأمل في مراجعة اللغة وتحليل المقروء والمفترض من لدن هؤلاء النحويين . وهو ماتدور عليه مادة البحث ، فأين يتّجه النحو إذا كان مساره مُحاط بجملة من المؤثرات والموجّهات ؛ أيصبّ هذا نفعًا في قالب اللغة أم يذهب نفعه في زحام تعدد وجهات النظر وإثارة المشكلات ، والذي نبغيه من وراء هذا البحث أن نبيّن هذه الضروب من الاتجاهات عند النحويين وكشف مسارها في مباحثَ ألفينا من الضرورة تناولها بوصفها رافدًا ومنطلقًا صوب عهد آخر يكمن في فكر النحوي .

المبحث الأوّل : النزعة الذاتيّة والمزاج الخاص
قد يُملي الخاطر والمزاج والاتّجاه الذاتي على النحويّ توجيه المسائل النحويّة فيتعهدها لنفسه ويستخلصها لخاطره فتصبح مثار نظر وموضع تأمل محض ، فهذا أبو عليّ الفارسيّ فيما يَذكرُ عنه ابنُ

جني أنّه يوجّه استحضار الجواب حسب مايمليه عليه فكره وخاطره فيقول في (هيهات) : ((أنا أفتى مرّة بكونها اسمًا سمّى بِه الفعل كصَهْ ومَهْ وأُفتى مّرة أخرى بكونها ظَرفًا على قدر ما يحضُرني في الحال))[1] .

هذا الانقياد لمزاج الذات وضرورات ما يحضر من الحال لا يقدّم لنا تفسيرًا لاختيار الوجوه قريبة أو بعيدة ، ولا يستحضر تعليلاً ، ولم يُوجِد مسوّغًا سوى مااستحضره مزاجه ، وما أدرانا لعلّه ناتج عن ذوقه المتحكم في الاختيار من غير علّه تسوغه ، وإن وافق ماجاء به النحاة الذين بدورهم أشاروا إلى تعليل قد يفضي إلى الإقناع ، إلاّ أننا لا نشعر بقواعد مطردة وقوانين محكمة تمسك بزمام المنظومة النحوية حين يكون الذوق والاستحضار الذهني سبيلاً متحكّماً في منظومة النحو ؛ فلا شك أنّها تكون مضطربة إذا تكلّم كلّ واحدٍ بما يمليه عليه خاطرُه ، إذ الخواطر تتعدد والأمزجة تتنوع ، فتصبح المسائل النحوية تحت حاكمية الخاطر والمزاج .

نعم نحن لا ننكر على العربي ذوقه الرفيع ومزاجه البديع في النظر إلى المسائل ، ولعلّ من الذوق هذا ما يأتلف تمامًا مع المقاييس والقواعد المستنبطة من كلام العرب ، بل إنّ القواعد وضعت وفق الذوق العربي والذي لا يخرج عن المألوف والذوق العام ، ولكن هذا لا يكون على اطّراد إذ قد يكون ما يهواه الإنسان ويميل إليه مستقبحًا عند غيره ، فلكلٍّ وجهته التي يتوجّه إليها ، غير أننا لا نريد أن تكون الحاكمية ومردّ المسائل إلى المزاج حين تختنق سبل التوجيه ويشتد الخلاف وتتعدد التأويلات بلا جدوى كقول الفرزدق :

وعضَّ زمانٌ يا ابن مروان لَمْ يَدَعْ ... مِنَ المالِ إلاّ مسحتاً أو مجلّفُ

فسأله عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) عن سبب رفعه : (مجلف) ، فقال له : على مايسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا [2] ، فكثر الكلام في توجيه الرفع في هذا البيت وذهب النحاة فيه كلّ مذهب وصولاً إلى تجويز مقنع ، قال الزمخشري (ت538هـ) : ((لا تزَال الركب تصطكّ في تَسْوِيَة إعرابه))[3] ، يعني أنّ هذا البيت عسير التمكن منه في إيجاد إعراب ملائم له ولائق به ، ولعلّ ابن قتيبة (ت276هـ) حسم الأمر وقطع الخلاف فيه فأتى بما هو مرضيّ ؛ إذ إنّه عدّ جُلّ الأقوال احتيالاً وتمويهًا ولا طائل من ورائها ، والوجه الذي يراه مناسبًا أنّ الفرزدق رفع آخر البيت ضرورة وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء مرضيّ ، حتى أنّ الفرزدق نفسه حين يسأله أحدهم عن رفعه يشتمه ويقول : عليّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا [4] .

إذن نحن أمام مشكلات ثلاثة في قضية الرفع ؛ الأولى : تعددت فيه وجوه التأويل كلٌّ يذهب بوجهة الخاصة ، والثانية : أنّ الرفع للضرورة ، والثالثة : إلزام القائل غيرَه بالاحتجاج بما يقول من غير علّة . وإذا تنازعت هذه المشكلات فلِمَ الحاكمية في توجيه الإعراب ؟ .

لا ينبغي أن يكون النحو عصيًّا على المدركين وهم أهلُه ومتحدثوه ، ولا ينبغي لمن صنع القول أن يتكلّف بما لا يستطيع السامع فهمه ومعرفته قصدًا منه إحداث الغموض والاعتياص بما ينفر منه الذوق أحياناً ، ويستغلق على الفكر يقال : ((وقف أعرابيّ على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النّحو وما يدخل معه ، فحار وعجب ، وأطرق ووسوس ، فقال له الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟ قال : أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا))[5] ، وهذا يدعونا أن نسأل كيف اعتاص على هذا العربي وهو ابن لغته ومحيط بيئته فَهْمُ ماسمع وجهْلُ كلامٍ يكاد يكون غريباً عليه وهو يقرّ بأنّه كلام عربي ، فلو مضى على ذلك الكلام دهر طويل وسمعه آخرون يمكن أن نلتمس له العذر بطول الأمد وتغيّر الحال ، فلا ينبغي أن يكون النحو بعيدًا عن ذهن العربي والغرض الذي يلتمسه ، فلِمَ يتعمّدون هذا الغموض ويستجلبونه ؟ فهل يجيء هذا رغبة منهم للفت نظر الناس إليهم إذ إنّهم الأقرب لحلّ المشكل والعويص ، فحين يُسأل الأخفش بوصفه أعلم الناس بالنحو عن كتبه وطبيعة تأليفها المتفاوت ما بين العويص والمفهوم ؛ إذ يُفهم بعضها ولا يُفهم الآخر فيجيبهم أنّه لو جعلها على المفهوم لقلّت حاجة الناس إليه فيها[6] ، حتى إنّ الأخفش وكبار النحويين يقعون بمشكل هذا الغموض ، فحين يرد تركيب من التراكيب نراهم يذهبون فيه كلّ مذهب ، ولا تأتي هذه المذاهب بالضرورة على وجه الصواب ، فحين أثار سيبويه هذه العبارة : (ما أغفله عنك شيئًا) أصبحت موضعًا مشكلاً ، فهذا يونس (ت182ه) يقول : ((ذهب مَنْ كان يعرف هذا))[7] ، وهو معاصر لسيبويه ، فكيف على مَنْ أتى بعد ذلك كالأخفش الذي يقول : أنا مذ وُلِدت أسأل عن

هذا ، ومثْله المازنيّ حين سأل الأصمعي وأبا زيد ، وأبا مالك عنه ، فقالوا : ما ندري ما هو[8] ، وفي خبر آخر قال الأخفش : أنا مُذ عَقلت أسأل عن هذا فلم أجدْ مَنْ يعرفه على الحقيقة [9] ، وربما أدّى عجز بعضهم عن إدراك كنه هذه العبارة إلى نعتها بالغلط كما فعل أبو البركات الأنباري (ت577ه) إذ يقول : ((إنّ العربي يتكلّم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدِل عن قياس كلامه ، كما قالوا "ما أغْفلَه عنك شيئًا "))[10] ، ولم يحدد ابن الأنباري وجه الغلط بالعبارة .

المبحث الثاني : الموقف من الآخر والقدح به :

كان طبيعيًّا أن يتأثر النحو بموقف النحاة من غيرهم ، فيكون كلّ واحد منهم عرضة لسهام الآخر ، وهذا ينعكس بدوره على موقف الناس من النحاة ، والأثر الذي يحدثه هذا الخصام والقدح ، والتقليل من الشأن ، والحطّ من المنزلة ، ولعلّ بعض أسباب هذا التحامل لم تستبن ، فيُذكر أنّ أبا عليّ الفارسي كان متّقداً بالغيظ على أبي سعيد السيرافي وبالحسد له متسائلاً عن الكيفية التي تمّت له في تفسير كتاب سيبويه من أوّله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته [11] ، وكذا الرّماني (ت384هـ) فلم يسلم من قدح أبي علي الفارسي والنيل منه والحط من منزلته فيقول فيه : ((إن كان النحو ما يقوله الرمانيّ فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء))[12] ، ولم يسلم منه مَنْ سبقه من النحاة كالمبرد فقال في مقتضبه ((نظرت في كتاب المقتضب فما انتفعت منه بشيء ، إلاّ بمسألة واحدة وهي وقوع (إذا) جواباً للشرط في قوله تعالى : { وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} (الروم 6)))[13] .

ويزعمون أنّ سبب عدم انتفاعه بهذا الكتاب أنّ الكتاب أخذه ابن الراوندي الزنديق عن المبرّد وأخذه الناس وتناولوه من ابن الراوندي فكأنّه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به [14] . ثمّ يتوجّه أبو علي الفارسي لابن خالويه بقوله : ((ولو بقي عمر نوح ماصلح أن يقرأ على السيرافي))[15] ، ولا يسلم أبو علي الفارسيّ نفسه من النقد والتشنيع فهذا عضد الدولة (ت372ه) يتوجّه بالنقد اللاذع لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسيّ فانتقص من قيمته ، وقال : إنّما يصلح هذا للصبيان ، الأمر الذي دعا أبا علي أن يصنّف كتاب (التكملة) ، ثم حمله إلى عضد الدولة فوقف عليه فقال : غضب الشيخ فجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو [16] . هذا التباين بين الوضوح التام المزعوم من قبل الآخر وبين الغموض التام يضع النحو في دائرة ضيقة يذهب فيها الذهن كلّ مذهب .

ويمكن أن يَرِدَ السؤال ههنا ؛ هل النحو صناعة أم واقع واستعمال ، ولِمَ يُستغلق الكلام على مَنْ يسمعه . فامتداد النظر صوب هذه الكتب وفق ملحظ النصوص يعتريه الغموض بلحاظ هذه المشكلات ، والحال يقتضي أنّ النظر السديد من قريب أو من بعيد إلى اللغة أنّها وسيلة للتواصل والإبلاغ والإفهام ، والنظر لا يعني بالضرورة كشف كلّ شيْ منها ، فالنظر شيء والتدبر شيء آخر ، لذا تعددت عمليات الفهم وصولاً إلى وجه النص الحقيقي ذات المفهوم الدقيق الذي يشغل حيزاً مقبولاً في الوجود الذهني ، لا أنّه يكون مصدراً للخلاف وتعدد الاحتمالات والوجوه ما يؤدي إلى ضياع المعنى الأصل الذي يريده النص .

هذا البعد القائم على خصوصية التمايز ربما نجد له حضوراً عند أهل البصرة ، فقد ذكر المرزباني (ت384ه) أنّ الأصمعي يقول : ((ليس الكميت بن زيد بحجّة ، لأنّ الكميت كان من أهل الكوفة ، فتعلّم الغريب وروى الشعر، وكان معلّمًا ، فلا يكون مثل أهل البدو))[17] ، ثمّ يقول كذلك : ((الكميت تعلّم النحو وليس بحجة ، وكذلك الطرمّاح ، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه))[18] ، وهذه النظرة كذلك يقصر بها المدى إذا وقفنا برويّة على قول الأصمعي في موضع آخر وهو يمدح أحد الشعراء وهو شُعْبَة بن الحَجَّاج ، إذ قال : ((لم نرَ قط أعلم من شعبة بالشعر، قال لي : كنت ألزم الطرمّاح))[19] ، والطرمّاح عالم بالشعر بلا ريب حسب دعواه ، إذ مَنْ لزمه صار عالمًا ، فكيف إذن يقول عليهما أنّهما لا يفهمان ما قد سمعاه .

المبحث الثالث : الفلسفة والمنطق

يمكن أن يُطرَح سؤال ههنا ، وهو هل ثمّة مناسبة بين النحو والمنطق ، وهل هذه المناسبة تحيل وجه النحو تلقاء وجهة جديدة على غير ما أُلِف وعُرِف ، وما أثر ذلك على بناء القاعدة النحوية وطريق نظم الكلام ، وإذا كان ثمّة ظنّ أو يقين في هاجس النحويّ من أنّ ((شهادة النحو طباعيّة وشهادة المنطق عقليّة))[20] ، إذن كيف نتصور تلك العلاقة إذا ثبتت فعلاً ؟ .

حين نتأمل في كلام بعضهم نجد أنّهم يحاولون أن يبعدوا النحو عن المنطق كالسيوطي مثلاً إذ قال : ((وَمَتى عهد النَّاس أَن النَّحْو يمزج بالمَنْطق ! وهذِه مؤلفات الخَلِيل وسيبويه ومعاصريهما وَمن بعدهمَا بدهر لم يعْهَد فيهِ شَيْء من ذلك))[21] ، وبعضهم يؤكد وجود هذه العلاقة فيتّهمون الرّمّانيّ بأنّه يمزج النحو بالمنطق حتى قال عنه أبو علي الفارسيّ إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو مانقوله نحن فليس معه منه شيء على ماسبق ذكره . والبعض الآخر يحاول أن يلفق بين النحو والمنطق فقالوا : ((النّحو يدخل المنطق ، ولكن مرتباً له ، والمنطق يدخل النحو ، ولكن محققاً له))[22] ، ما يدعونا أن نظنّ أنّ ثمة أثرًا يودعه المنطق في النحو ، وربما النحو في المنطق .

يبدو لي أنّ ثمة خلطًا في تصور العلماء ممّن ينظرون إلى سبيل هذه العلاقة ، ولعلّ استخراج مسائل النحو وتعليلها وتعقيدها أحيانًا يبدو للناظر أنّ ذلك ناتج من تلكم العلاقة ، وإن كنّا أحياناً في مسيس الحاجة لأنْ نبحث عن تعليل أو نفتّش عن تأويل أو حذف أو تقدير في إيضاح المسائل ممّا يتبادر إلى ذهن السامع أنّ ذلك بأثر الفلسفة التي نتجت عن أثر التمازج الفكري بين الحضارة العربية وحضارات أخرى .

وعلى كلّ حال سواء وُجِدت هذه العلاقة أم لم توجد فهو أمر موكول إلى النظر في المسائل ، لننظر إلى قول الزجاجيّ في الإيضاح رادّاً على مَنْ عرّف الاسم بأنّه ((ليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنّما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأنّ غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنّه يلزم منه أنه يكون كثير من الحروف أسماء ، لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إنْ ولكن وما أشبه ذلك))[23] ، وعزا البطيلوسي (ت 521ه) حذف الهمزة في قوله (وَيلمّه) والأصل : (ويلٌ لأمّه) ، و (أيش لك) والأصل : (أيّ شيء لك) إلى أنّ هذا الكلام منقول من كلام الفلاسفة إلى صناعة النحو لأنّهم يعبرون عن الوجود بالأيس وعن العدم بالليس [24] ، وكذا ابنُ جني فقد أشار إلى أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين من غيرها ، ولكنه ينفي أنّ علل أهل العربية هي من سمت العلل الكلامية ألبتة بل وصفها بكونها الأقرب ، ويحكم العقل في توفية الصنعة [25] .

المبحث الرابع : الانقياد إلى المذهب والتأثر بالمعتقد :

من الطبيعي أن ينعكس المذهب والمعتقد الذي يسير على هديه النحويّ على نظرهم وثقافتهم تلقاء النظام النحويّ الذي يريدون حين يتعاملون مع الظواهر النحوية ، وربما يصل الحال إلى أن يتخذ أحدُهم منهجاً شخصيّاً لا منهجاً جماعيًّا ؛ فشخصيًّا حسب هواه وما يملي عليه فكره كابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى تسهيل النحو وإبعاده عن العلل التي أرهقته ، والتطويل والتأويل الذي أثقله ، وحين نطلّ على المدونة النحوية لا نكاد نضع أيدينا على أيّ ظاهرة نحويّة إلاّ والتمسوا لها علّة أو سبباً ، فتجيء هذه الخطوة من ابن مضاء على تخليص النحو من هذه التكلّفات والتعسّفات تأثرًا بمذهبه الظاهري ، وكذا أبو حيان الأندلسي فقد مضى على أثر ابن مضاء إذ ظهر أثر هذا التأثر والانقياد في تفسيره (البحر المحيط) ، فتتردد عنه عبارات معينة تشير إلى المذهب الظاهري الذي يعتنق ، نحو (والظاهر) و (والذي يظهر) و(هذا خلاف الظاهر) ويقول : ((ولا حاجة تدعو إلى تحميل اللفظ غير ظاهره وتكلف تقادير يصح بها معنى لا يدل عليه ظاهر اللفظ))[26] .

ولو وقفنا عند النحاة الذين سلكوا طريق الاعتزال لرأينا خلاف ماذكره أهل الظاهر إذ نراهم يلجأون إلى التأويل والتقدير تناسبًا مع نزعتهم الاعتزالية كالأخفش (215ه) مثلاً الذي سلك طريق الاعتزال[27] ، فنلمس أثر هذا المعتقد في توجيهه في كثير من النصوص النحوية ، فهو يحاول أن يبتعد عن المعنى الظاهر : ففي قوله تعالى : ((فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا))[28] ، فيقول : ((فجاءهم الله أي جاءهم أمره))[29] ، وفي قوله تعالى : ((وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ))[30] ، فقوله (إلى ربها ناظرة) يعني النظر إلى ما يأتيهم من نعمة ورزق منه[31] . وكذا الزمخشري فهو يسير على خطا الأخفش في خدمة فكر المعتزلة بل هو كبير المعتزلة[32] ، وقد عالج هذه الآيات مثل ما عالجها الأخفش .

نقول : ما سبيل النحو وهو يمضي بين هذا النوْس والتخالف بين التأويل والتقدير ، وماالحاكم بين هذا التفارق ، فكلٌّ يذهب حسبما يمليه عليه معتقده الذي تأثر به .

المبحث الخامس : العُرفُ والعادةُ :

قامَت اللغة على منظومة دقيقة مُحكمة هي عماد التوجيه التركيبيّ ، فأهل اللغة يفهمون فنونَ نظامِها ، ويدركون ضروبَ مسالكها ، وكلّ ذا يأتي حرصاً منهم على ألاّ يصيبَ هذه اللغةَ فسادٌ واضطرابٌ ، إلاّ أنّ ذلك لا يكون عماداً على كلّ حال ، إذ ثمّة طارئ يأتي على هذا النظام ، ذاك هو البُعْد الذي يتّصل بالعرف والعادة ، إذ إنّ ((عرف استعمال أهل اللغة الطارئ على الوضع الأصلي حاكم عليه))[33] ، فالعُرف أوْلى لطريانه على اللغة [34] ، ولا يبعد بنا الظنّ إذا قلنا : إنّ هذا سببُ خلوّ المصنّفات النحويّة من تحديد المصطلحات نحو كتاب سيبويه والمقتضب ، حيث اقتصر التحديد على الأقسام الثلاثة ، وهي الاسم والفعل والحرف [35] الواضح بخبر الصحيفة التي ألقاها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى أبي الأسود الدؤلي ، ومضمونها : ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الكلام كلّه اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل))[36] .

إنّ اختيار أشكالٍ وتراكيبَ لغويةٍ هو صورة لمَنحى التفكير العقلي اللحظيّ الفطريّ لمتكلّمي اللغة في كلّ حين ومكان ، وقد تنبّه المحدثون إلى سيادة هذه الظاهرة في مجتمعاتهم ، فقد لاحظ سابير أنّ الرجال والنساء يستعملون أشكالاً نحوية ومعجمية متميّزة ، بما يتّفق وعقليات هذه المجموعات ، وهذا مايسمّى بـ " مبدأ الشيوع اللغوي " الذي يقرّر أنّ اللغة الصحيحة هي التي يتحدّثها النّاس لا اللغة التي يعتقد شخصٌ آخر أنّه يتحتّم عليهم أن يتحدثوها [37] ، ولو تأمّلنا في تراث المدونة النحويّة لَألفينا مثلَ هذا سائداً غالباً ، وخبر ذلك ما قاله الجاحظ (ت255ه) : ((ومتى سمعْتَ - حفظك الله - بنادرةٍ من كلام الأعراب ، فإياك وأن تحكيها إلاّ مع إعرابها ومخارج ألفاظها ؛ فإنّك إنْ غيّرتها بأن تلحنَ في إعرابها وأخرجْتَها مخارج كلام المولّدين والبلديين ، خرجت من تلك الحكاية وعليك فضل كبير ، وكذلك إذا سَمِعتَ بنادرةٍ من نوادر العَوام ومُلحة من مُلَح الحُشوة والطُّغام ، فإيّاك وأنْ تستعملَ فيها الإعراب ، أو أن تتخيّر لها لفظاً حسَناً ، أو تجعل لها من فيك مَخرجاً سَرِيّاً ، فإنّ ذلك يُفسِد الإمتاع بها ويُخرجها مِن صورتها ، ومِن الذي أُرِيدَت له ، ويُذهب استطابتَهم إياها واستملاحَهم لها))[38] .

الجاحظ يضعنا في الصورة الطبيعية الحيّة للملمح الاجتماعيّ في اللغة ، فهو لا يريد أن يمسّ هذا الصنيعَ شيءٌ من التغيير ، وإنْ صار شيء من هذا خرج به الكلام من موضع الاستطابة إلى موضع الإفساد ولو كان المُختار لفظًا حسنًا ؛ لأنّ ما تكلّموا به أَلِفَتْه أذواقُهم ، واستخفّته ألسنتُهم ، قال : ((وقد يَستخفّ الناس ألفاظًا ويستعملونها وغيرها أحقّ بذلك منها))[39] .

ولكن هل يمكن أن تنبني اللغة على كلّ ما سُمِع على الصورة التي يجيء عليها ، والحال الذي يكون فيها ، ويُستغنى عن القواعد التي طالما بذل النحويون جهوداً في استنباطها والمحافظة عليها ابتداءً من أبي الأسود الدؤلي ومَنْ بعده ؟ .

ألمحنا سابقًا إلى أنّ سيبويه ومَنْ بعدَه إلى القرن الرابع الهجريّ لم يضيّقوا اتّساع اللغة ولكن ليس على سبيل كلّ ما يُقال ، فهم يرفضون اللغة التي تُخالِف عادةَ القوم الجارية على فطرتهم ، والنائية عن استعمالهم ، والبعيدة عن أذواقهم ، فإذا زاغ شيءٌ منها ((فإنّه لا يخلو مِن أن يكون سائغًا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردودًا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم))[40] ، وإذا صار ثمة تداخل بين قواعد النحويين وكلام العرب بأمرٍ مُشكِل فعندئذٍ يكون مدار الاستبانة عن ذلك أمراً مُحوجاً ، وهو ما أشار إليه سيبويه في باب سمّاه ((بابٌ منه استَكرهه النحويّون ، وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وَضَعت العرب))[41] ، ثمّ بيّنَ ذلك بقولِه ((وذلك قولك : وَيحٌ له وتَبٌّ وتبًّا لك ووَيْحاً . فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ ، وجعلوا ويحٌ بمنزلة التَّبّ ، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ .

ولا بُدَّ لوَيْحٍ مع قُبحها من أنْ تُحْمَلَ على تَبّ ؛ لأنَّها إذا ابتدُئَتْ لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ ، وإذا حملتَها على النّصب كنتَ تَبنيها على شيء مع قُبْحِها . فإذا قلتَ : وَيحٌ له ثمّ ألحقتَها التبَّ فإنّ النّصبَ فيه أحسنُ ؛ لأنّ تبًّا إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن لَك ، فإنّما قَطعتَها مِن أوّلِ الكلام كأنّك قلتَ : وتبًّا لك ، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ . فأمّا النَّحويّون فيجعلونها بمنزلة وَيْحٍ . ولا تُشبهُها ؛ لأنَّ تبًّا تَستغني عن لَكَ ولا تَستغني وَيْحٌ عنها))[42] .

إذا تأملنا في نصّ سيبويه نلحظ ثمّة مُشكلاتٍ ، لعلّ الأظهر منها هو أنّ سيبويه وضعنا أمام مجريين في النظر إلى المسائل النحوية ؛ وهما : مَجرى كلام النحويين ، ومَجرى كلام العرب ، فصار لكلّ منهما شأنٌ ، والبادي عنده أنّه رجّح كفّة كلام العرب على كلام النحويين ، ونثارُه في مثل هذا وافرٌ في كتابه ، وهو يميّز بين كلام النحويين وكلام العرب ؛ فيقول : ((إلاّ أنّه ليس يقوله أحدٌ من العرب ...))[43] ، ويقول : ((وإنّما ذكرنا هذا لأنّ ناساً من النحويين...))[44] ، ويقول : ((فإنْ زعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون ...))[45] .

فعادة العرب في كلامهم معيار لصحة التركيب وسلامته ، وهو ما يعتدّ به ، حكى أبو عمر الزاهد (ت345ه) عن ثعلب (ت291ه) أنّه قال : ((إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضّلْ إعرابًا على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضّلْتُ الأقوى وهو حَسَنٌ))[46] ، فإذا أثيرت مسألة بين قوم ، فإنّ توجيهها ينصرف إلى ما قالت العرب ، وإن كان ماجاء به أرباب اللغة على صواب ؛ فحين ((ألقى عيسى على الكسائيّ هذه المسألة : (همّك ما أهمّك) ، فذهب الكسائيّ يقول : يجوز كذا ويجوز كذا ، فقال له عيسى : عافاك الله إنّما أريد كلام العرب وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب . قال أبو العباس : وليس يقدر أحدٌ أن يُخطِيء في هذه المسألة ؛ لأنّه كيف أعرب هذه الكلمة فهو مصيب ، وإنّما أراد عيسى بن عمر من الكسائيّ أن يأتيه باللفظة التي وقعت إليه))[47] .

فمراد النحويّ هو استقامة الكلام فيما يصلح في موضعه ، وإلاّ صار قبيحاً في موضعه ؛ فسيبويه يؤاخذُ النحويين على قولهم : " ويحٌ له وتبٌّ " ، فيجعلون " وَيْح " بمنزلة " تبّ " ، فهذا التركيب لا يجوز عنده ، وإنّما يجوز " ويحٌ له وتبّاً لك " على ما قالته العرب ، فنقول حينئذٍ : " ويحٌ لك وتبّاً " نستغني بـ " تبّاً " عن " لك " ، أو تبًّا له وويحًا فذاك جائز ، فتستغني عمّا بعدها في النصب ، فالذي يريده سيبويه في حالة الرفع لـ " ويح " و " تبّ " أنّ كلاًّ منهما لا بُدّ أن يُخبر عنه بخبر، ولا يخبر عنهما جميعاً بخبرٍ واحدٍ ، ومِن ثَمَّ لا يستغني أحدهما بخبر الآخر ، إذ العطف ههنا غير جائز على أنّهما على خبرٍ واحدٍ ، أمّا في النصب فيُجيز الاستغناء عمّا بعد المنصوب ، ولعلّ المازني (ت249 ه) ألمح إلى افتراق دلالة " له " في الموضعين ، إذ ذُكِر عنه ((أنّه يمنع هذا العطف ، ويقول : كيف يُتصوَّر أن يكون مَدعوّاً له وعليه في خبرٍ واحدٍ ، وذلك أنّ معنى « تبّاً له » خسران له ، ومعنى « ويح له » : رحمة له))[48] ، ولعلّ هذا مراد سيبويه .

فالبيّن ههنا أنّ ثمّة حرصاً يَصدرُ عن العرب على إيراد المعنى على ما يكون عليه التركيب الموضوع أصلاً ، فإنْ زاغ شيء مِن هذا وقع الكلام في حيّز القبح ، والنحويون عند سيبويه لم يتنبّهوا إلى مثل هذا .

فصارت العادة وقائم العرف بالاستعمال متحكّمة في تسيير مَنحى الأمثلة بما يجريه الطبع بالاستهواء والقبول ، فدونك التعظيم مثلاً يقوم على انتقاء اللفظ المصاقب لمَنْ يُمدح ولا يكون ذاك لغيره وجهةً ولفظاً ، إذ اختصّ تبارك وتعالى بالحمْدِ دون غيره ، قال سيبويه : ((وليس كلّ شيء مِن الكلام يكونُ تعظيماً لله عزّ وجلّ يكون تعظيماً لغيره مِن المخلوقين : لو قلت : الحمدُ لِزيد تريدُ العظمة لم يَجُز، وكان عظيماً))[49] ، فلا يصحّ الحمد إلاّ لله تبارك وتعالى تعظيماً له .

نلحظ أنّ بُعْداً دينيّاً عَقَديّاً وراء هذا التوجيه ارتبط بالجانب الاجتماعيّ القائم على مقبوليّة الناس لماعرفوه وآنسوا به ، فصار عندهم كلٌّ في موضعه الذي اعتادوا عليه فلا يعرفون غيره ، وإذا عظّمنا المخلوقين فإنّ في ذلك شأناً ، إذ ((ليس كلّ موضع يجوز فيه التعظيمُ ، ولا كلّ صفة يحسن أن يعظَّم بها . لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحبَ الثياب أو البزّازَ ، لم يكن هذا مما يُعظَّم به الرجلُ عند الناس ، ولا يُفخّم به . وأمّا الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيمُ فأنْ تذكرَ رجلاً ليس بنبيهٍ عند النّاس ، ولا معروفٍ بالتعظيم ثُمّ تعظّمه كما تعظّم النَّبيهَ . وذلك قولك : مررتُ بعبد الله الصالح))[51] ، فلا ينعت الرجل بكلّ صفة تعظيماً له ، كما لا يجوز أن ينعتَ بما ليس فيه ولا معروفاً عنه ، إذ لو صُيِّرَ ذلك فيه مااستُسِيغ المِثال ولا قُبِل المَعنى ، لأنّ العرب ((عُرِف منهم ذلك وجاز له أنْ يجعلهم كأنّهم قد عُلِموا . فاستحسنْ مِن هذا ما استَحسنَ العربُ وأَجِزْهُ كما أجازتْهُ))[52] ، إذن ثمّة قصديّة في وضع الأمثلة موضعها الذي تحسُن فيه ، رعايةً لهذا البُعْد المصداقيّ الذي يرغب فيه الناس ويتبوأ في قلوبهم مقعدًا ، ويتلقّوه بالقبول والاستحسان ، وسيبويه لم يُضِف مستوى التداول إلى البنية التركيبيّة كما يزعم بعضهم ، لأنّها لم تنشأ مجردةً عنه حتى

يُضَاف لها هذا البُعْد ، إذ هو متأصّلٌ فيها وجارٍ بها على التوسّع ، والاختيار القائم على الطبع ، القريب من التناول ، مادام النحو ليس صناعة لفظيّة فحسْب ، وقد خضع المثال النحويّ المصوغ إلى تأمّل النحويّين في أركانه ، فلم يؤتَ به لتبيان القاعدة فحسْب ، وإنّما رُوعِيَ فيه الفائدة والانتفاع بالمعنى مِن مَجرى كلام الناس المتداول فيما جرت به العادة ، ففي قولهم : لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن ، فعلى النصب والجزم والرفع ، ولكلٍّ بُعْدُه في المعنى ، فالنّصب إذا ((أُريد بهِ النَّهْي عن الجمع بَينهما دون الإفْرَاد ، وإنْ أُريد النَّهْي عن كلِّ واحدٍ منْهُما فالجزم هُو الكلام))[53] ، وأمّا الرفع فإذا أريد به النّهي عن الأوّل وإباحة الثاني[54] ، أي نَهاه عن أكلِ السّمك وجوّز له شربَ اللبن ، إلاّ أنّ ((المقصود من كلام الناس والمعتاد ألاّ يجمع بينهما للضّرر الذي يُعتَقَد في الجمع بينهما))[55] ، لذا صار وجهُ الكلام على هذا المعنى النّصبَ ، ومثله قولُهم : لا تدنُ من الأسد يأكلك ، قبيحٌ عند سيبويه إنْ جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنّك لا تريد أنْ تجعل تباعدهُ مِن الأسد سبباً لأكله فإنْ رفعتَ فالكلام حسنٌ [56] ، لِنَنظرْ كيف تُصُرِّفَ في بنية الجملة بما يناسب العرف والعادة التي طُبِع الناس عليها ، إذ لا يكون عندهم مالا يعرفون وجهاً ، ولا لغير ما يريدون قبولاً ، إلاّ إذا تمازج مع طباعهم ، ولعلّ عبارة السيرافي للكلام الذي يخرج عن دائرة ماعتادوا على أنّه ((مُلغِزٌ تاركٌ لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم))[57] ، أوفى إشارة إلى هذا ، لأنّ ((عادة النَّاس تُؤَثِّرُ في تعريفِ مُرادِهم مِن أَلفاظِهِمْ))[58] ، إذ يتعدّد مَنحى مراد كلام الناس حسب المقاصد والأغراض التي يطلبونها ، ولا يمكن إدراك ذلك إلاّ لِمَن اعتاد سمعه له ، والمعنى الذي بُنِي عليه ، والسياق الذي صار إليه ، وكلّ ذا موكول إلى ارتباط اللغة بعادات ومعتقدات وثقافات الناس ، فـ ((ربّما قصد الإنسان بقوله : فلانٌ فاضلٌ شجاعٌ إلى الهزء به ، ويتبيّن ذلك في لفظه مِن مُحاوره ، وهذا معروف في عادات كلام الناس))[59] .

نتائج البحث

تبيّن لنا من خلال البحث النتائج الآتية :

- إنّ ماسار على غير وجه اللغة لايكون بمنأى عن اللغة ، فالاستعمال والاعتياد على ما أُلِف يُصَيّران اللفظ أو التركيب مقبولاً عند قوم أو مرفوضاً عند آخرين .
- إنّ الأثر الذي تركته الموجّهات على النحو العربي بشتّى أضربها على ما تعدد في البحث قد مدّ بأسبابه إلى مديات بُعدى في تفكير النحويين اللحظي فذهبوا فيما عالجوا من المسائل كلّ مذهب وسبيل .
- إنّ المنظومة النحوية مجردة تقوم على وفق نظام سديد تعهّده أربابها بلحاظ القياس والاستعمال غير أنّ الطارئ على هذه اللغة بوجوهه المتعددة على غير مألوفها يدع النحويين أن يتكأوا على أسباب التأويل والاحتمال تحقيقاً وتقريباً لمشروعية استجازة وجه ما .
- إنّ هذا التنوع والتعدد في المدونة النحوية يجيء بقراءة أخرى عند النحويين ؛ فاختيار أشكالٍ وتراكيبَ لغوية هي صورة لمنحى التفكير اللحظي عند النحويين .
- يبدو أنّ مسار النحو لا يكون على اطّراد ممّا زعموا وقرروا ، إذ ثمة ما يخرج عن مألوف هذا النظام حسبما يمليه الفكر ويقرره المزاج وتسيّره الموجّهات .

الهوامش

(1) الخصائص : 1/ 206 .
(2) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2/ 183 .
(3) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : 5/ 145 ، وينظر : الدر المصون : 8/ 61 .
(4) ينظر : خزانة الأدب : 5/ 145 .
(5) الإمتاع والمؤانسة : 2/ 253 .
(6) ينظر : الحيوان : 1/ 92 .
(7) أخبار أبي القاسم الزجاجي : 216 .
(8) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 61 .

(9) ينظر : أخبار أبي القاسم الزجاجي : 216 .
(10) الإنصاف في مسائل الخلاف : 191/1 .
(11) ينظر : الإمتاع والمؤانسة : 1/ 102 ، معجم الأدباء " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : 2/ 889 .
(12) معجم الأدباء " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : 4/ 1826 .
(13) المصدر نفسه : 6/ 2684 .
(14) المصدر نفسه : 6/ 2684 .
(15) المصدر نفسه : 2/ 820 .
(16) المصدر نفسه : 2/ 813 .
(17) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء : 227 .
(18) المصدر نفسه : 227 .
(19) سير أعلام النبلاء : 7/ 212 ، وينظر : الأعلام للزركلي : 3/ 164 .
(20) المقابسات : 172 .
(21) بغية الوعاة : 181/2 .
(22) المقابسات : 172 .
(23) الإيضاح في علل النحو : 48 .
(24) ينظر : كتاب الحلل في إصلاح الخلل : 162 .
(25) ينظر : الخصائص : 1/ 48 ، 53 .
(26) البحر المحيط : 3 / 20 .
(27) ينظر : أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم : 3/ 40 .
(28) الحشر : 2 .
(29) معاني القرآن للأخفش : 1/ 541 .
(30) القيامة : 22 ، 23 .
(31) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1/ 337 ، 561 .
(32) ينظر : سير أعلام النبلاء : 20 / 151 .
(33) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي : 3/ 14 .
(34) ينظر : تأويلات أهل السنّة " تفسير الماتريدي " : 1/ 278.
(35) ينظر : الحدّ النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري : 319 ــ 320 .
(36) أمالي الزجاجي : 238 ، وينظر : معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : 4/ 1813 .
(37) ينظر : علم اللغة الاجتماعي عند العرب : 39 .
(38) البيان والتبيين : 1/ 145 – 146 .
(39) المصدر نفسه : 1/ 20 .
(40) الإمتاع والمؤانسة : 1/ 97 .
(41) الكتاب : 334/1 .
(42) المصدر نفسه : 1/ 334 .
(43) المصدر نفسه : 291/3 .
(44) الكتاب : 21/2 .
(45) المصدر نفسه : 2/ 21 .
(46) البرهان في علوم القرآن : 1/ 339 .
(47) معجم الأدباء " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب " : 2143/5 .
(48) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 4/ 1849 .
(49) الكتاب : 2/ 69 .
(50) الكتاب : 2/ 69 .

(51) المصدر نفسه : 69/2 .
(52) الحيوان : 75/4 .
(53) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي : 424 .
(54) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : 1/ 230 – 231 .
(55) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 3/ 238 .
(56) ينظر : الأصول في النحو : 180/2 .
(57) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2/ 203 .
(58) المستصفى من علم الأصول : 248 .
(59) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 2/ 395 .

روافد البحث :

1- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، صديق بن حسن القنوجي ، تحقيق : عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 1978.
2- الإحكام في أصول الأحكام ، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن (ت631هـ) ، تعليق : عبد الرزاق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، ط 2 ، 1402ه .
3- أخبار أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد ، 1980 .
4- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت 316هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/3 ، 1417هـ / 1996 م .
5- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي (ت 1396هـ) ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط 15 ، 2002م .
6- أمالي الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي ، أبو القاسم (ت 337هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ط 2 ، 1407 هـ - 1987 م .
7- الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي ، علي بن محمد بن العباس (ت نحو 400هـ) ، اعتنى به وراجعه : هيثم خليفة الطعيمي ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1432ه - 2011م .
8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط 4 ، 1380هـ - 1961 م .
9- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط 3 ، 1399هـ - 1979 م .
10- البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض. شارك في تحقيقه : د. زكريا عبد المجيد النوتي ، ود. أحمد النجولي الجمل ، قرظه أ. د. عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/1 ، 1413 هـ / 1993 م .
11- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة ، دار التراث ، القاهرة ، ط/3 ، 1404هـ / 1984 م .
12- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط 2 ، 1399هـ - 1979 م .
13- البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255ه) ، تحقيق : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب - بيروت ، ط 1 ، 1968 .
14- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1438ه - 2007م .
15- تأويلات أهل السنة ، تفسير الماتريدي ، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت 333هـ) ، تحقيق : د. مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1426هـ - 2005م .

16- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني (ت 390هـ) ، تحقيق : عبد الكريم سامي الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1426 هـ - 2005 م .
17- الحدّ النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري ، د. رياض يونس السّواد ، دار الراية ، عمّان - الأردن ، ط 1 ، 1430ه - 2009م .
18- الحيوان ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط 2 ، 1385ه - 1966م .
19- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، ط 2 ، 1404ه - 1984 م
20- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب ، بيروت ، (د. ت) .
21- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق،(د. ت).
22- سير أعلام النبلاء ، تصنيف الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748ه) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه : شعيب الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 9 ، 1413 ه - 1993 م .
23- شرح التسهيل المسمى « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » ، محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ، المعروف بناظر الجيش (ت778 هـ) ، دراسة وتحقيق : أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - مصر ، ط 1 ، 1428ه - 2007م .
24- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1429هـ - 2008 م .
25- علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، د. هادي نهر ، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه ، 1408ه - 1988م .
26- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (521هـ) ، تح : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة ، بيروت (د.ت)
27- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ - 1988 م .
28- المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ) ، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1413هـ - 1993م .
29- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت215هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط/1 ، 1411هـ/ 1990 م .
30- معاني القرآن ، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمّد علي النّجّار ، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 ، 1403هـ - 1983 م .
31- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت626هـ) ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1414 هـ - 1993 م .
32- المقابسات ، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق : حسن السندوبي ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ط 2 ، 1992 م .
33- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، أبو عبيد الله بن محمّد بن عمران بن موسى المرزباني (ت 384هـ) ، تحقيق وتقديم : محمّد حسين شمس الدِّين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 1415ه - 1995م